مجلة دراسات في اللّغة العربيّة وآدابها، نصف سنويّة دوليّة محكّمة
السنة الحادية عشرة، العدد الثاني والثلاثون، خريف وشتاء ١٣٩٩هـ. ش/٢٠٢١م

القطع في النحو العربيّ

فاطر كحيلة*

مقالة علميّة محكّمة
صص ٦٧-٨٨
DOI:10.22075/lasem.0621.5699

الملخَّص

يعالج هذا البحث مصطلح القطع نحويّاً، وهو مصطلح تردد في علوم العربيّة نحوها وعروضها، ويحاول البحث تتبع مصطلح القطع في النحو، متوقفاً عند أربعة أنواع هي: القطع في الاستثناء، والقطع عن الإضافة، والقطع في خبر نواسخ المبتدأ، والقطع في التوابع.

وقد وجد البحث أن القطع في الاستثناء يكون في الاستثناء المنقطع، وهو ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه، وتوقف البحث عند الأدوات التي تستخدم للاستثناء المنقطع. أما القطع عن الإضافة فبعد أن بيّن البحث معنى الإضافة بحث فيما يجوز فيه القطع عن الإضافة في اللفظ لا في المعنى، ثم نظر البحث في الأسماء التي ليست بظروف وبيّن أحكامها لجهة القطع، فلفظتا كلّ وبعض – على سبيل المثال – يجوز قطعهما عن الإضافة لفظاً لا معنى، بشرط عدم وقوعهما توكيداً.

وكذلك تناول البحث القطع إلى الرفع في خبر نواسخ المبتدأ، وناقش ما أوردته كتب النحو من شواهد نحوية في هذا الباب.

لينتهي البحث إلى دراسة القطع في التوابع، وهو معروف شائع في النعت، وأقل شيوعاً في البدل والعطف، وقد تناول البحث كلاً منها بالدراسة والمناقشة، محاولاً في ذلك كله استظهار مصطلح القطع في النحو.

كلمات مفتاحيّة: القطع، الاستثناء، الإضافة، النحو العربيّ.

* – ماجستير في اللغة العربيّة، جامعة تشرين، اللاذقيّة، سورية. syrialtk85@gemail.com
تاريخ الوصول: ١٣٩٤/٠٦/٢٢هـ.ش= ٢٠١٥/٠٩/١٣م تاريخ القبول: ١٣٩٤/١٠/١٧ هـ.ش= ٢٠١٦/٠١/٠٧م.

مقدمة:

تحدث النحاة العرب عن قضية القطع في أبواب نحوية شتى في كتبهم ومؤلفاتهم، لكنهم لم يفردوا له باباً مستقلاً يدرسونه فيه ويحددون فيه دلالته والغرض من وجوده في اللغة، ولا سيما أن القطع في اللغة يوجب تغييراً ما يطرأ على أحد شيئين متلازمين، ولكنهم حددوا مواقع أجازوا فيها القطع مبيّنين حكمه في مواقعه المختلفة، وقد وقع خلاف بين النحاة في جواز وقوعه أو عدمه، مبيناً كلٌّ حجته، مؤيداً ما ذهب إليه بالشواهد المناسبة، وقد توقف البحث عند القطع في الاستثناء، والقطع في الإضافة، والقطع في خبر نواسخ المبتدأ، والقطع في التوابع، مبيناً آراء النحاة في كل واحد منها، مظهراً التغيير الذي طرأ على التركيب، محاولاً إبراز المعنى الناتج عن القطع.

وبناء على ذلك فإن البحث يتوخى الوقوف على أمرين:

الأول: على التغيير الذي يصيب التركيب الناتج عن القطع، وذلك في المضاف والمضاف إليه، وخبر نواسخ المبتدأ، والتوابع.

والثاني: على المعنى الناتج عن الانقطاع، ولا سيما في الاستثناء الذي يعدّ المعنى فيه الإشارة القوية إلى هذا الانقطاع. ويبقى القول إن القطع هو أسلوب عربي رفيع، استخدمه أبناء اللغة الفصحاء، ونقلته إلينا كتب اللغة.

أهداف البحث:

١– لقد تناول النحاة العرب مفهوم القطع في الدراسات العروضية والنحوية، لكن اهتمامهم به في مجال العروض كان أكبر من مجال النحو، ولذلك فإن البحث سيحاول الاقتراب منه في مجال النحو، معتمداً ما أوردته كتب النحو في أبوابها المتنوعة.

٢– إن قضية القطع لم ترِدْ في باب نحويّ مستقل، إنما وردت في أبواب نحوية عِدّة ومتفرقة، يسعى البحث إلى لمّ شتاتها في هذا البحث.

٣– إن القطع يتكون من جانبين: تركيبي ودلالي؛ لأن كل تغيير في التركيب سيؤدي إلى تغيير في الدلالة، ويقصد البحث إلى جمع هذين الجانبين، وإبراز ارتباط النحو بالدلالة.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث في مناقشته هذه الظاهرة المنهج الوصفي الذي يتناول الظاهرة اللغوية كما وردت في مظانها، ويعتمد على قراءة الظاهرة ورصدها وتتبّعها ووصفها وصفاً دقيقاً، محاولاً تنظيمها بطريقة يخرج من خلالها بنتائج تحقق أهداف البحث.

تعريف القطع:

القطع لغة: هو إبانةُ بعض أجزاء الجِرْم من بعضٍ فصلاً، وهو مصدر قطعت الحبل قطعاً فانقطع[١]. أما في علوم اللغة فقد شاع استخدام مصطلح القطع في علمي النحو والعروض.

فالقطع العروضي هو حذف ساكن الوتد المجموع وإسكان ما قبله، وهو يكون في (فاعلن)، التي تصير بعد القطع (فاعلْ) بسكون اللام، وتنقل إلى (فَعْلُنْ) بسكون العين. ويكون في (مستفعلن) التي تصير بعد القطع (مستفعلْ) بسكون اللام، وتنقل إلى (مفعولن)، ويكون في (متفاعلن) فتصير بعد القطع (متفاعلْ) بسكون اللام، وتنقل إلى (فعلاتنْ) [٢].

القطع اصطلاحاً: ذكر ابن السراج عن الكوفيين رأيهم بكلمة (ظريفاً) في الجملة الآتية: رأيتُ زيداً ظريفاً؛ أنه منصوب على القطع، وقال: معنى القطع أن يكون أراد النعت، فلما كان ما قبله معرفة، وهو نكرة انقطع منه، وخالفه [٣]. والقطع مصطلح كوفي، وهو في الأصل معرّف بأل.

ويذكر عباس حسن في كتابه (النحو الوافي) أن القطع هو: " المخالفة للأول في حركته الإعرابية، والانفصال عنها إلى ما يخالفها في الرفع أو النصب بشرط أن يكون الرفع أو النصب غير موجود في الأول، فإن كان الأول مرفوعاً جاز قطع ما بعده إلى النصب، وإن كان الأول منصوباً جاز قطع ما بعده إلى الرفع، وإن كان الأول مجروراً جاز فيما بعده القطع إلى الرفع أو النصب " [٤]. وسبب القطع عنده " بلاغي محض، وهو التشويق وتوجيه الأذهان بدفع قوي إلى النعت المقطوع، لأهمية فيه تستدعي مزيداً من

---

[١] ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (قطع)، ٢٧٦/٨.

[٢] عبد العزيز عتيق، **علم العروض والقافية**، ص١٨٣.

[٣] ابن السراج، **الأصول**، ٢١٦/١.

[٤] عباس حسن، **النحو الوافي**، ٤٧٥/٣.

الانتباه إليه " [١], أما القطع في النحو – وهو موضوع الدراسة – فأربعة أنواع، هي: القطع في الاستثناء، والقطع عن الإضافة، والقطع في خبر نواسخ المبتدأ، والقطع في التوابع.

القطع في الاستثناء:

درج النحاة على تقسيم الاستثناء أقساماً متقابلة: فقد قسموه إلى تام[٢] ومفرَّغ[٣].

وقسموه أيضاً إلى موجَب [٤]، وغير موجب [٥]، وقسموه كذلك إلى متصل ومنقطع.

وأرادوا بالاستثناء المتصل ما كان فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه، بأن يكون فرداً من أفراده، أو جزءاً من أجزائه، نحو: قرأت الجريدة إلا الافتتاحية.

أما الاستثناء المنقطع عندهم، فهو ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه، نحو: عاد ابني من المدرسة إلا كتبَهُ. ومنه قول الشاعر [٦]:

وَقَفْتُ فِيْهَا أُصَيْلانَاً أُسَائِلُها عَيَّتْ جَوَاباً ومَا بالرَّبْعِ من أَحَدِ

إلاَّ الأَوَارِي لأْيَاً مَا أُبَيّنُهَا وَالنُّؤْيِ كَالحَوضِ بالمَظْلُومَةَ الجَلَدِ

ويُلاحظ أن الانقطاع في هذا النوع من المستثنى إنما هو انقطاعُ كونِ المستثنى بعضاً من المستثنى منه، أو كونه من جنسه، وليس انقطاعاً لكل علاقة بينهما. وإنما العلاقة شرط لصحة هذا النوع من الاستثناء.

وضابط هذا الاستثناء أن يصحَّ فيه وقوع (لكنْ أو لكنَّ) موقع أداة الاستثناء. وكلتاهما تفيد الابتداء والاستدراك. فأما (لكنّ) فتقدَّر بدلَ الأداة (إلاّ) عندما يكون المستثنى المنقطع مفرداً [١] منصوباً، كما في نحو: " نزلَ الركابُ من الطائرة إلا الأمتعة، والتقدير: لكنّ الأمتعة لم تنزل ".

---

[١] المرجع السابق، ٤٨٦/٣.

[٢] الاستثناء التام: هو ما ذكر فيه المستثنى منه، نحو: جاء الأصدقاء إلا علياً.

[٣] الاستثناء المفرغ: هو ما حذف فيه المستثنى منه، والكلام غير موجب، نحو: ما عاد إلا مسافرٌ، وجوّز بعضهم حذف المستثنى منه من الكلام الموجب، نحو: قام إلا زيدٌ.

[٤] الاستثناء الموجب: هو ما خلا الكلام فيه من النفي وشبهه، نحو: قام الحضور إلا واحداً منهم.

[٥] الاستثناء غير الموجب: هو ما اشتمل على نفي أو شبهه، نحو: ما نزل اللاعبون إلا بعضهم.

[٦] النابغة الذبياني، **الديوان**، ص١٤-١٥.

وأما (لكنْ) الساكنة النون فتقدّر عندما يكون المستثنى جملة، ومنه قوله تعالى: ﴿**طه * مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى* إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى**﴾ [طه: ١-٣] فخُرّجت هنا (إلا) من معنى الاستثناء إلى معنى الاستدراك (لكنْ)، والجملة بعدها مستأنفة للاستدراك والإيضاح، والتقدير: لكنْ أنزلناه تذكرةً [٢].

القطع عن الإضافة:

عرّف النحاة الإضافة بأنها نسبة تقييدية بين اسمين توجب جر الاسم الثاني أبداً[٣]، نحو: هذا صديق الطفولة. والأسماء في الغالب صالحة للإفراد[٤]، والإضافة كبيت ومدرسة وجامع وكنيسة... إلخ.

ومنها ما تمتنع إضافته كأسماء الإشارة، وكغير (أيٍّ) من الموصولات، وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام. ومنها ما يلازم الإضافة، وهو قسمان: قسم يلازم الإضافة إلى المفرد، وقسم يلازم الإضافة إلى الجملة، والقسم الأول هو الذي يعنينا في هذا الباب، فالأسماء التي تلازم الإضافة إلى المفرد نوعان:

النوع الأول: يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ لا في المعنى [٥].

فإن قطع عنها لفظاً كان المضاف إليه مُلاحَظاً ومَنْوياً في الذهن، ويشمل هذا النوع ظروفاً هي: قبل، وبعد، وأول، وأسفل، ودون، وأمام، وقُدَّام، وخلف، ووراء، ويمين، وشمال، ويسار، وفوق، وعلُ، وتحت، ومع، ويشمل أيضاً أسماء ليست بظروف، هي: كل، وبعض، وأيّ، وغير، وحَسْب [٦]. فأما الظروف، فبعضها زمانية وبعضها مكانية، وقد تُجَرُّ بـ مِنْ، نحو: سافرتُ من بعدِ الامتحانِ، فإن لم تجرَّ بها كان لها أربع حالات:

١- إن صُرِّحَ بمضافِها نحو: سافرت بعد الامتحان، كانت معربة.

---

[١] أي ليس جملة.

[٢] ينظر: الزمخشري، **الكشّاف**، ٦٦/٤. العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ٨٨٤/٢.

[٣] محمد الخضري الشافعي، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، ٢/٢.

[٤] الإفراد هنا عدم الإضافة.

[٥] ويجوز قطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى.

[٦] ينظر: ابن السراج، **الأصول**، ٥/٢.

٢– إن قُطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى، قصداً للتنكير، نحو: سافرت بعداً، أي: زماناً لاحقاً، كانت كذلك معربة، وكانت منوّنة.

٣– إنْ قُطعت عن الإضافة بأن يُحذف المضاف إليه ويُنوى لفظه، نحو: لم أسافر بعدَ، أُعربت ولم تنوَّن لانتظار المضاف إليه المحذوف.

٤– وإن قُطعت عن الإضافة لفظاً لا معنى، بأن يُحذف المضاف إليه ويُنوى معناه، نحو: سافرتُ بعدُ، بُنيت على الضم في محل نصب على الظرفية.

وأما الأسماء التي ليست بظروف فهذه أحكامها لجهة القطع:

١– كل وبعض: يجوز قطعهما عن الإضافة لفظاً لا معنى، فيكون المضاف إليه مَنْوياً، ويكونان ملازمين للإضافة معنى لا لفظاً نحو: دخل المدعوون فجلس كلٌّ في مكانه، والتقدير: جلس كلُّ مدعوٍّ، ونحو: بعضُ المسائلِ أصعبُ من بعضٍ، والتقدير: أصعبُ من بعضِها. ويشترط لجواز قطعهما ألا يقعا توكيداً، نحو: عاد المسافرون كلُّهم، أو نعتاً، نحو: أنت الرجلُ كلُّ الرجلِ.

٢– أي: أنواعها خمسة [١]، فهي تأتي استفهامية وشرطية وموصولاً، ونعتية وحالية، وهي في جميع هذه الأحوال اسم معرب.

أما أي الاستفهامية والشرطية والموصولة فهي قد تقطع عن الإضافة لفظاً لا معنى، فيكون المضاف إليها مَنْوياً، وتكون ملازمة للإضافة معنى لا لفظاً، ونحو: جاءَ خطباءُ الاحتفال فأيٌّ سيبدأُ؟، والبلادُ كثيرةٌ فإلى أيٍّ تسافر تجدْ نشاطك، والسياراتُ أمامَك فاشترِ أيّاً هيَ أجملُ، ومنه قوله تعالى: ﴿**أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً**﴾ [مريم: ٦٩] وزعم ابن الطراوة أن "(أيٌّ) مقطوعة عن الإضافة فلذلك وأما أيٌّ النعتية وأيٌّ الحالية[٣]، فهما تلازمان الإضافة لفظاً ومعنى، ولا تقطعان عنها، وهما لا تضافان إلا إلى النكرة، نحو: قرأت قصيدةً أيَّ قصيدةٍ، ونحو: أُعجبت بالأستاذِ أيَّ أستاذٍ.

٣– غير: وهو اسم محض[٤] يدل على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده.

---

[١] وهناك نوع سادس لا يضاف أبداً، وهو أي التي تأتي وصلة لنداء ما فيه أل نحو: يا أيُّها الرَّجلُ.

[٢] ابن هشام، **المغني**، ص٨٩.

[٣] وهما تدلان على معنى الكمال.

[٤] أي لا ظرفية فيه.

ويجوز قطعه عن الإضافة لفظاً لا معنى، فيكون المضاف إليه منويّاً، ويكون (غير) ملازماً للإضافة معنى لا لفظاً، مبنياً وجوباً على الضم، نحو: استعرتُ كتابين ليس غيرُ، أو لا غيرُ، وهو بعد (ليس) في محل رفع على أنه اسمها وعلى أن خبرها محذوف، أو في محل نصب على أنه خبرها وعلى أن اسمها ضميرٌ مستتر عائد على اسم المفعول المفهوم من الفعل (استعار)، وبعد (لا) في محل رفع على أنه مبتدأ خبره محذوف، وعلى أن لا نافية لا عمل لها، أو في محل رفع على أنه اسم لا العاملة عمل ليس، وخبرها محذوف، والتقدير: لا غيرُ مستعاراً[١].

٤- حسب: اسم جامد مؤوَّل بالمشتق بمعنى كافٍ.

وهو قد يقطع عن الإضافة لفظاً لا معنى، وذلك بحذف المضاف مع نيَّة معناه، فيكون مضافاً من حيث المعنى، ويتضمن النفي فيصير بمنزلة ليس غيرُ أو لا غير، ويُبنى على الضم، ولا يقع في هذه الحال إلا نعتاً، نحو: زارني أخي حَسْبُ، أو خبراً، نحو: هذا حسبُ. وقد تدخله الفاء الزائدة لتزيين اللفظ، نحو: أنفقت ألف ليرةٍ فحسبُ.

والنوع الثاني من الأسماء التي تلازم الإضافة إلى المفرد: يمتنع قطعه عن الإضافة بظروف وهي: كِلا وكلتا ومثل وشبه وسوى وقُصارى وحمادى وسائر وسبحان وأولو وأولات وذو وذات وفروع هذين ووحدَ ولبيك وسعديك وحنانيك ودوالَيْك وهذاذيك.

القطع إلى الرفع في خبر نواسخ المبتدأ:

سُمِعَ القطع إلى الرفع في خبر نواسخ المبتدأ.

ومن شواهده قول الشاعر[٢]:

فــلا تَجْعَلِــي ضَــيْفِيَّ ضــيفٌ مقــرَّبٌ وآخــرُ معــزولُ عــن البيــت جانــبُ

[١] ينظر: ابن هشام، **المغني**، ص١٦٤.

[٢] وهو رجل من بني قُشَير كما ذكر سيبويه، ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ١٠/٢. البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ٣٤/٥.

فـ (جعل) هنا بمعنى صيَّر، من نواسخ المبتدأ، ينصبهما على المفعولية. وضيفَيَّ المفعول الأول، وهو في الأصل مبتدأ، وهو مثنى مضاف إلى ياء المتكلم. وضيف مقربٌ وآخرُ بتقدير: وضيفٌ آخر، كانا في الأصل منصوبين على أنهما مفعول ثانٍ لـ (جعل)، وفرّق بينهما بالعطف لأجل وصف كل منهما بصفة تغاير صفة الآخر، فقطعا عن المفعولية إلى المبتدأ، فيكون الخبر محذوفاً، أي: منهما ضيفٌ مقرَّبٌ، ومنهما ضيف آخر، أو هما خبران لمحذوف، أي: أحدهما ضيفٌ مقرَّبٌ، وثانيهما ضيفٌ آخر. وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب على أنها المفعول الثاني لجعل. ومن شواهد هذا القطع أيضاً قول الفرزدق [١]:

فأصبحَ في حيثُ التقينا شريدُهم طليقٌ ومكتوفُ اليدين ومُزْعَف[٢]

فـ (شريدهم) هنا اسم أصبح، و (طليق) كان في الأصل منصوباً على أنه خبر أصبح، ثم قطع عن الخبرية، ورفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: منهم طليق ومنهم مكتوف، أو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: بعض الشريد طليق إلخ... والجملة في محل نصب على أنها خبر أصبح، ويجوز النصب كما قال سيبويه، فيقال: طليقاً ومكتوفاً ومزعفاً [٣].

القطع في التوابع وأثر العلامة الإعرابية في تعدد الأوجه:

معلوم أن التابع هو لفظ يشارك لفظاً قبله في نوع إعرابه رفعاً ونصباً وجراً وجزماً، واللفظ السابق هو المتبوع، واللفظ اللاحق هو التابع. والتوابع في النحو أربعة هي: النعت والتوكيد والبدل والعطف بنوعيه: عطف البيان، وعطف النَّسَق. والقطع المأثور في هذا الباب معروف في ثلاثة من التوابع هي النعت والبدل والعطف. وهو شائع في النعت، وأقل شيوعاً في البدل والعطف.

أ– قطع النعت: القطع عكس الإتّباع.

فأمّا الإتباع فهو مماثلة النعت للمنعوت رفعاً ونصباً وجراً [٤].

---

[١] الفرزدق، **ديوانه**، ص٥٦٢. وينظر: سيبويه، **الكتاب**، ١٠/٢. والبغدادي، **الخزانة**، ٣٦/٥.

[٢] مزعف: مجهز عليه.

[٣] لا يجوز أن يكون (طليق) مقطوعاً عن الحالية ويكون خبر أصبح قوله: (في حيث التقينا)، لأن المقصود تقسيم الشريد وتبيين أنواعه بما ذكر، لا أنه ذكر في موضع الالتقاء، ينظر: البغدادي، ***الخزانة***، ٣٦/٥.

[٤] وثمة نوع آخر من الإتباع يختلف معناه عن هذا المعنى، وهو أسلوب يجري في الكلام العربي قديماً وحديثاً. ويُراد به أن تُتْبَع

وأمّا القطع فهو إلغاء تبع النعت للمنعوت، لسبب بلاغيٍّ، بنصبه إذا كان مرفوعاً، ورفعه إذا كان منصوباً، ورفعه أو نصبه إذا كان مجروراً، بشرط أن يكون المنعوت متعيناً من دون النعت. فإذا حدث القطع بطَلَ كون النعت نعتاً، وأُعرب خبراً لمبتدأ محذوف إذا كان قطعه إلى الرفع، ومفعولاً به لفعل محذوف إذا كان قطعُهُ إلى النصب، فإن قيل: نعتٌ مقطوعٌ، فالتسمية باعتبار ما معنى.

وأما السبب البلاغي فهو توجيه الذهن إلى النعت المقطوع، وإبراز أهميته.

وقد يكون النعتُ المقطوعُ لمجرّد المدح، كقولهم: الحمدُ للهِ الحميدُ – أو – الحميدَ بالرفع، بإضمار (هو) أو بالنصب بإضمار (أمدح)، وقد أعطاها ابن جني بعداً دلالياً لم يسبقه إليه أحد في قوله: " فالسُّنة المأخوذة بها في ذلك إتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه في قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم)، والقياس يبيح أشياء فيها، نعم، وهناك من قوة غير هذا المقروء به ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حُسنه كأن يُقرأ: بسم اللهِ الرحمنُ الرحيمُ، برفع الصفتين جميعاً على المدح، ويجوز (الرحمنَ الرحيمَ) بنصبهما، ويجوز (الرحمنَ الرحيمُ) بنصب الأول ورفع الثاني، كل ذلك على وجه المدح؛ وما أحسنه ههنا، وذلك أن الله تعالى إذا وُصِفَ فليس الغرض في ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته؛ لأن هذا الاسم لا يعترض شك فيه،....، وإذا كان ثناء، فالعدول عن إعراب الأول أولى به، وذلك أن إتباعه إعرابه جارٍ في اللفظ مجرى ما يتبع للتلخيص والتخصيص، فإذا هو عُدِل به عن إعرابه علِم أنه للمدح أو الذم في غير

كلمةٌ كلمةً أخرى، على وزنها ورويها إشباعاً وتأكيداً، كقولهم: حَسَن بسَن، وحارَ يار، وجائع نائع، وعطشان نطشان، وشيطَان ليطان، وعِفريت نِفريت، وكرّ لرّ، وأخرس أضرس، وكظ لظ، أي عسير متشدد.

وروي أن بعض العرب سئل عن ذلك فقال: هو شيء نَتِدُ به كلامنا، أي: نثبته ونقويه، وهو من وتد الوتد، أي ثبته. والغالب ألا يكون للكلمة التابعة – في مثل هذا الأسلوب – معنى في نفسها، أو أن يكون لها معنى الكلمة المتبوعة ولكنها لا يُتكلم بها منفردة، وإنما يؤتى بها لتتد ما قبلها وتقوّيه. ونقول عند إعراب هذه الكلمة التابعة، إنها تابعة للكلمة التي قبلها، من غير أن نصفها بإعراب أو بناء، ومن غير أن يعني وصفنا إياها بالتابعة أنها بعض التوابع، ولا أن الإتباع فيها نقيض القطع.

ينظر: أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، **كتاب الإتباع**. وينظر أيضاً: جلال الدين السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ١/٤١٤.

هذا، فلذلك قوي عندنا اختلاف الإعراب في (الرحمن الرحيم) بتلك الأوجه التي ذكرناها، ولهذا في القرآن والشعر مظاهر كثيرة " [١]، ومنه قول الأخطل [٢]:

نَفسي فداءُ أمير المؤمنين إذا أبدى النواجذَ يومٌ باسلٌ ذكرُ[٣]

الخائضُ الغمرَ والميمونُ طائره خليفةُ اللهِ يُستسقى به المطرُ[٤]

وقد يكون لمجرد الذم، كقوله تعالى: ﴿**وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ**﴾ [المسد: ٤] بالنصب بإضمار (أذمُّ)، وقولهم: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ. وقد يكون لمجرَّد الترحُّم، نحو: أشفقت على سميرٍ المسكينُ – أو – المسكينَ بالرفع بإضمار (هو)، أو بالنصب بإضمار (أرحمُ).

فإن كان غرض النعت في الأصل مدحاً أو ذمّاً أو ترحماً، ثم قُطِع النعت، وجب حذف عامله الجديد وهو المبتدأ، وإذا كان القطع إلى الرفع، والفعل، إذا كان القطع إلى النصب. وإن كان الغرض الأصلي للنعت غير ذلك جاز حذف العامل الجديد وذكره. نحو: كنت عند سميرٍ الكاتبُ [٥] بالأوجه الثلاثة. ولك

---

[١] ابن جني، **الخصائص**، ١/٣٩٨-٣٩٩.

[٢] سيبويه، **الكتاب**، ٢/٦٢. وجاء هذان البيتان في **الأغاني** للأصفهاني، ٧/١٦٨، مرتبين كما في الكتاب، مع تعديل في الرواية، ففي الأغاني:

نَفسي فداءُ أمير المؤمنين إذا أبدى النواجذَ يومٌ عارم ذكرُ

الخائضُ الغمرةَ الميمونُ طائره خليفة اللهِ يُستسقى به المطرُ

وجاءا في **ديوان الأخطل**، ط٢، دار المشرق، مفصولاً بينهما بثمانية أبيات، وقد تقدم الثاني على الأول، وصارت رواية الثاني: فهو فداء أمير المؤمنين... ينظر: البيت الأول في الديوان، ص١٠٢، والبيت الثاني، ص١٠١.

[٣] النواجذ: أقصى الأضراس. وإبداء النواجذ كناية عن شدة اليوم وبسالته، والباسل الكريه المنظر، والذكر الشديد.

[٤] الغمر: الماء الكثير. ويقال: هو ميمون الطائر، للكثير الخير الذي يتيمَّن به. والشاهد فيه (الخائض) وما بعده، حيث قطعه من قوله (أمير المؤمنين) فرفعه، ولو نصبه على القطع لكان حسناً أيضاً، ولو جرّه على البدل أو النعت لجاز أيضاً.

[٥] القطع مشروط بأن يكون المنعوت متعيناً بدون النعت، وهو ما سبق ذكره، فإن كان سمير هذا لا يعرف إلا بذكر صفته وجب الإتباع وامتنع القطع.

أن تقول: هو الكاتب. وأعني الكاتب. وجملة النعت المقطوع سواء أذُكر فيها العامل جوازاً أم حُذف وجوباً استئنافية لا محل لها من الإعراب [١].

متى يجب القطع في النعت؟

يجب قطع النعت في مواضع أشهرها أربعة:

أحدها: أن يعمل عاملٌ واحدٌ في معمولين متفقين في الإعراب بسبب عطف أحدهما على الآخر، مع كون أحدهما معرفة والآخر نكرة، وأن يُجمعا في نعت، فهذا النعت واجب القطع لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً، نحو: هذا أستاذ وتلميذُه الواقفَين، ولا يجوز أن يقال: هذا أستاذ وتلميذه الواقفان، ولا: هذا أستاذ وتلميذه واقفان، ولا يجوز الإتباع في هذه

الحال إلا أن يُفرد كل واحد من المعمولين بنعت مستقل [٢].

والثاني: أن يعمل عامل واحد في معمولين متفقين في الإعراب لا بسبب عطف أحدهما على الآخر وأن يُجمعا في نعت، فهذا النعت واجب القطع وإن اتفق المعمولان في التعريف والتنكير، نحو: علمتُ النجاحَ الصبرَ المتصلان. ولا يجوز الإتباع في هذا الحال، فلا يقال: علمت النجاحَ الصبرَ المتصلين؛ لأن التابع في حكم المتبوع إعراباً، فلا يكون اسمٌ واحدٌ مفعولاً أولاً وثانياً [٣]. وإنما يجوز الإتباع إذا أُفرد كل واحد من هذين المعمولين بنعت مستقل.

والثالث: أن يعمل عامل واحد في معمولين مختلفين في الإعراب، مختلفين في المعنى، وأن يُجمعا في نعت. فهذا النعت واجب القطع، نحو: لقي وليدٌ عادلاً الكريمين. وإنما يجوز الإتباع إذا أُفرد كل من هذين المعمولين بنعت. والأوْلى عند الإفراد أن يكون نعتُ كل واحد إلى جنبه، نحو: لقي وليدٌ الكريمُ عادلاً الكريمَ. ويجوز جمعهما نحو: لقي وليدٌ عادلاً الكريمَ الكريمُ. نعتُ الثاني بجنبه ونعت الأول بعد نعت الثاني،

---

[١] ويعربها بعضهم حالاً إذا سبقت بمعرفة محضة، ونعتاً إذا سبقت بنكرة محضة، ونعتاً أو حالاً إذا سبقت بنكرة مختصة.

[٢] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢٨٧/١.

[٣] ينظر: المصدر السّابق، ٢٢١/١.

لأنه إذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل أحدهما من صاحبه أَوْلى من فصلهما معاً. وكذا حالهما عند البصريين إذا كانا متفقين في المعنى، نحو: ضاربَ زيدٌ عَمْرَاً [١].

والرابع: أن يُجمع في نعت واحد معمولا عاملين على أن يكون العاملان مختلفين في المعنى والعمل معاً، نحو: جاء عليٌّ ورأيت وليداً الكريمان، أو في المعنى فقط، نحو: عاد عليٌّ وسافر وليدٌ الكريمين، أو في العمل فقط، نحو: هذا الثوب موافقُ هندٍ وملائمٌ دعداً الجميلتان [٢]، أو يكونَ ثاني العاملين غير معطوف على الأول، نحو: هذه معلمةُ أخوَيْ صديقيك المهذَّبين أو المهذَّبون [٣].

أو المعمولان غير مشتركين في اسم واحد [٤]، نحو: شاهدت جريحاً وشوهد آخرُ ملقيان على الأرض، أو يكونا غير متفقين في التعريف والتنكير، نحو: قام الأستاذ ونهض طالبٌ كريمين، فهذه النعوت واجبة القطع.

متى يمتنع القطع في النعت، فيجب الإتباع؟.

شرط القطع –كما ذكرنا سابقاً– أن يكون المنعوت متعيناً من دون النعت، وهذا الشرط يعني أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، لأنه إن لم يعلم فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبيّنه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة. ففي مثل: لقيت الرجل الفَشِلَ [٥] لا يجوز القطع إلا إذا كان السامع يعلم من فشل الرجل ما يعلمه المتكلم. وهذا معنى قولهم: إن القطع يجوز بشرطه. فإن فقد هذا الشرط امتنع القطع، ويمتنع قطع النعت فيجب إتباعه في مواضع أشهرها خمسة:

أحدها: أن يكون النعت للتوكيد، نحو: اشتريت كتابين اثنين، وأمسِ الدابرِ حزنني، وذلك لأن القطع ينافي التوكيد. والثاني: أن يكون المنعوت اسم إشارة، نحو: أكرمت هذا المجتهد، وذلك لأن اسم الإشارة

---

[١] كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى، فهما متفقان فيه. ينظر: ابن الحاجب، **الكافية في النحو**، ٣١٥/١.

[٢] وجب القطع في هذه الأمثلة لأن العامل في النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح، ولو جاز الإتباع لصار النعت معمولاً لعاملين.

[٣] المهذبون نعت مقطوع منصوب بفعل محذوف، والمهذبون نعت مقطوع مرفوع بإضمار (هم) وإنما جاز القطع إلى النصب والرفع، لأن المنعوت مجرور، والمقصود بهذا النعت المقطوع الأخوان والصديقان.

[٤] اشتراك المعمولين في اسم واحد يراد به أن يكونا فاعلين أو مفعولين أو مبتدأين أو خبرين... الخ.

[٥] الفشل هو الضعيف الجبان.

محتاج إلى نعته، ليتبيّن ذاته. والثالث: أن يكون المنعوت نكرةً، والنعتُ منفردٌ غير متعدد [١]، نحو: دخلت حديقة جميلة، وذلك لأن النكرة محتاجة إلى التخصيص، ولا قطع مع الحاجة كما ذكرنا. والرابع: أن يكون المنعوت نكرة، والنعت أول نعوته المتعددة لواحد، نحو: هذا كتابٌ جديدٌ متقنٌ مطبوع طباعةً جيدة. فجديد أول نعوت النكرة، ويمتنع قطعه لأنه يخصصها وهي محتاجةٌ إلى التخصيص. أما متقن ومطبوع فيجوز إتباعهما رفعاً، ويجوز قطعهما نصباً. ومن ذلك قول أمية بن أبي عائذ الهذلي [٢] يصف صياداً:

ويأوي إلى نسوةٍ عُطَّلٍ وشعثاً مراضيعَ مثل السّعالي[٣]

فـ (عطَّل) امتنع قطعه لأنه أول نعوت النكرة، أما (شعثاً) فقد روي مجروراً [٤] وروي منصوباً على القطع.

والخامس: أن تتعدد النعوت لواحد، ولا يتعين مسماه إلا بها كلها، نحو: كنت عند سمير الرسامِ النّحاتِ الموسيقيّ، إذا كان المنعوت سمير يشاركه في اسمه ثلاثة، أحدهم رسام موسيقي، والثاني رسام نحّات، والثالث نحّات موسيقي.

متى يجوز الإتباع والقطع؟

يجوز الإتباع والقطع بشروطه في مواضع أشهرها خمسة:

---

[١] **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ٦٩/٣.

[٢] **ديوان الهذليين**، ١٨٤/٢. ولم نجد هذا البيت في ديوان الهذليين بهذه الرواية، إنما هي رواية من صنع النحاة. وينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٩٩/١ بجر شعث، و ٦٦/٢ بنصبها. *والبغدادي*، **الخزانة**، ٤٢٦/٢، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ١٨/٢. والفراء، **معاني القرآن**، ١٨٠/١. ونسبه الأزهري في **التصريح** إلى أمية ابن أبي عائذ، ١١٧/٢. وأشار في الحاشية إلى أنه في المقاصد النحوية، منسوب إلى أبي أُميَّة.

[٣] عَطّل: جمع عاطل، وهي المرأة التي لا حلي لها. شعثاً: ج. شعثاء، وهي المرأة الضعيفة السيئة الحال الملبدة الشعر. مراضيع: ج. مرضع، وهي المرأة التي لها ولد ترضعه. والقياس أن يقول: مراضع، ولكنه أشبع كسرة الضاد، فتولدت عنها ياء. السعالي: ج. سعلاة، وهي الغول التي تتراءى في الفلوات لبعض الأعراب في صور تزعجهم.

[٤] رواية الجر لسيبويه، ينظر عمرو بن عثمان سيبويه: **الكتاب**، ٣٩٩/١.

أحدها: أن يكون النعتُ غيرَ متعدد ويكون المنعوتُ متعيناً من دونه، نحو: رجع عليٌّ المهاجر، فيجوز في المهاجر الرفع على الإتباع والنصب على القطع. والثاني: أن يُجمَع في نعتٍ واحد معمولا عامل واحد متفقان في التعريف [١]، ومتفقان في الإعراب [٢] بسبب عطف أحدهما على الآخر [٣]، نحو: نجح زيادٌ وسمير المجتهدان أو المجتهدَيْن. والثالث: أن تتعدد النعوت لواحد ويتعيّن مسماه دونها كلها، فيجوز إتباعها وقطعها، والجمعُ بين الإتباع والقطع بشرط تقديم المتْبَع كقول الخِرْنِق [٤] ترثي زوجها:

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ سُمّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ [٥]

النازلون بكل مُعْتَركٍ والطيبون معاقدَ الأُزرِ [٦]

يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الإتباع لقومي ونصبهما على القطع بإضمار أمدح، ورفعُ الأول على الإتباع ونصب الثاني على القطع، ونصبُ الأول على القطع بإضمار أمدحُ ورفع الثاني على القطع بإضمار (هم). فإنّ تعيَّن مسمّى المنعوت ببعض النعوت وجب إتباعُ ما يتعيَّن به وجاز في غيره الإتباع والقطع.

والرابع: أن يكون المنعوت نكرة والنعت ثاني اثنين أو أكثر من النعوت المتعددة لواحدٍ كـ (شَعْثَاً) في قول الهذلي السابق ذكره:

ويأوي إلى نسوةٍ عُطَّلٍ وشعثاً مراضيعَ مثل السّعالي

---

[١] فإن اتفقا في التنكير لم يجز قطع نعتهما الواحد، لأن النكرة محتاجة إلى التخصيص، وإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، وجب قطع نعتهما الواحد كما سبق.

[٢] فإن اختلفا في الإعراب، نحو: ودّع زياد سميراً المجتهدين وجب القطع كما سبق.

[٣] فإن اتفقا في الإعراب لا بسبب العطف، نحو: أعطيت سميراً أباه المشتاقان، وجب القطع كما سبق، لأن الاسم الواحد لا يكون مفعولاً أول وثانياً. ينظر: ابن الحاجب، **الكافية**، ٣١٤/١. وجمال الدين بن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ٣١٣/٣ وما بعدها.

[٤] **ديوان الخرنق**، تحقيق يسري عبدالله، ٤٣. سيبويه، **الكتاب**، ٢٠٢/١ و ٥٧/٢، ٦٤.

[٥] لا يبعدن قومي: دعاء لهم بالسلامة. سم العداة: شجعان يقتلون الأعداء. الجُزر: ج. جزور، اسم يطلق على الإبل خاصة، وأرادت بآفة الجزء أنهم يفنونها ذبحاً لضيفانهم.

[٦] الأزر: ج. الإزار، والطيبون معاقد الأزر كناية عن عفتهم وتنزههم عن الفحشاء.

والخامس: أن يُجمع في نعت واحدٍ معمولا عاملين على أن يكون العاملان متفقين في المعنى [١] والعمل ويكون أحدهما معطوفاً على الآخر، ويكون المعمولان مشتركين في اسم واحد [٢]، متَّفقين في التعريف والتنكير، نحو: جلس نبيلٌ وقعد عادلٌ الكريمان أو الكريمين، واشتريت التفاحَ، وابتعت العنبَ اللذيذين أو اللذيذان.

فإن لم يتفق العاملان في المعنى نحو: قام نبيل وقعد عادلٌ الكريمين، أو في العمل، نحو: أنا مبصرُ عادلٍ ومشاهدٌ وليداً الجالسان، أو لم يُعطف أحدهما على الآخر، نحو: هذا بناءُ أخوي ابنين لفلانٍ كراماً [٣]، أو لم يشترك المعمولان في اسم واحد، نحو: هذا كتابٌ وفي البيت آخرُ جديدَيْن، أو لم يتفقا في التعريف والتنكير، نحو: جاء عليٌّ وأتى رجلٌ كريمين، وجب القطع كما رأينا في مواضعه.

ب- قطع البدل:

يجوز إتباع البدل وقطعه في حالتين:

إحداهما: أن يكون تفصيلاً لمجمل مذكور وأن يكون وافياً بما في المذكور من الأعداد والأقسام نحو: مررت برجالٍ طويلٍ وقصيرٍ ورَبْعَةٍ [٤]، ومنه حديث: " بُني الإسلام على خمسٍ: شهادةِ أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله، وإقامِ الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحجّ البيت، وصومِ رمضان " [٥].

والثانية: أنه يكون غير تفصيل، نحو: مررت بسمير أخيك، فيجوز في أخيك الجرُّ على أنه بدلٌ من سمير، ويجوز فيه القطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ أو إلى النصب بإضمار (أعني)، ويجب قطع البدل إذا كان تفصيلاً لمجمل مذكور، وكان غيرَ وافٍ بما في المذكور من الأعداد والأقسام [٦]. نحو: مررت برجالٍ طويلٌ وقصيرٌ، برفع طويل وقصير أو نصبهما على القطع في الحالتين. ويسقط هذا الوجوب فيصحّ البدل والقطع

---

[١] فإن اتفقا في اللفظ والمعنى وذلك بأن يكرر العامل للتأكيد، نحو: نجح سمير ونجح وليد المجتهدان، كان الحكم هوَ هو. واشتراط اتفاق العاملين في المعنى هو رأي المبرد والزجاج وكثير من المتأخرين، أما سيبويه والخليل فلا يشترطانه، فيجوز عندهما نحو: قام زيد وقعد عمرو الظريفان على الإتباع. ينظر: ابن الحاجب، **الكافية**، ٣١٥/١.

[٢] كأن يكونا فاعلين أو مفعولين أو مبتدأين أو خبرين.

[٣] كراماً نعت مقطوع منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره أمدح، والمقصود بالكرام الإخوان والابنان المذكورون في المثال.

[٤] الربعة: متوسط الطول.

[٥] ينظر: النووي، **منهل الواردين في شرح رياض الصالحين**، ٧٠٨/٢.

[٦] **حاشية الصبان**، ١٣٣/٣.

إذا نُوي معطوف محذوف كحديث: " اجتنبوا الموبقاتِ: الشركَ والسحرَ" بنصب الشرك وما عطف عليه، فالتقدير: وأخواتهما، والدليل أن هذا المعطوف قد ذكر في حديث آخر [١].

ج- قطع عطف البيان:

معلوم أن عطف البيان يصحّ فيه أن يعرب بدل كل من كل إلا في حالتين:

إحداهما: أن يمتنع الاستغناء عن عطف البيان كما في نحو: رندة سافر محمدٌ أخوها.

والثانية: أن يمتنع إحلال عطف البيان محلَّ متبوعه لمانعٍ يحول دون البدلية نحو: يا سعيدُ الحارث. ولذلك يجوز القطع في عطف البيان مع مراعاة ما يختص بقطع البدل مما تقدم.

د- القطع في عطف النسق:

اختلف في صحة القطع في عطف النسق، والصحيح جواز هذا النوع من القطع، بدليل وقوعه في أكثر من موضع في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿**لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ**﴾ [البقرة: ١٧٧].

وقوله: ﴿**لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً**﴾ [النساء: ١٦٢].

فقد نُصبت كلمة (الصابرين) في القول الأول، وكلمة (المقيمين) في الثاني، لأنهما قطعتا عن العطف. وقد قيل في رواية: المقيمين بالنصب، والرفع: الأصل أن يتبع المعطوف المعطوف عليه في إعرابه رفعاً ونصباً وجراً، ويزعم بعضهم أن هناك مخالفة لقواعد النحو، حيث إن المعطوف (المقيمين) منصوبٌ، والمعطوف عليه مرفوعٌ، والصواب في رأيهم المطابقة في العلامة الإعرابية، فيجب أن تكون القراءة: والمؤمنون... والمقيمون رفعاً، حتى يستقيم الأمر، ويتبع المعطوف المعطوف عليه في إعرابه.

وقد جاء رد العلماء على ذلك بما يأتي:

---

[١] ينظر: عباس حسن، **النحو الوافي**، ٦٥٣/٣.

قال سيبويه وجمهور المفسرين: إن (المقيمين) منصوبة على القطع، والتقدير: أعني المقيمين، وتبعه الزمخشري، فقال: إنها منصوبة على الاختصاص المراد منه المدح، وهذا الرأي هو المشهور عند النحاة، والمفسرين والقراء. وذهب بعضهم إلى القول: إن (المقيمين) وقعت مجرورة لا منصوبة، إما لأنها معطوفة على الضمير المجرور محلاً في (منهم) أو على (ما) في قوله: (بما أُنزل)، ومنهم مَنْ جرّها بالعطف على الكاف في (أنزل إليك)، ومنهم مَنْ قال: إنها مجرورة بالعطف على الكاف في (قبلك).

والراجح الذي ينبغي الركون إليه – لقوته – هو الرأي الأول المنسوب إلى سيبويه والزمخشري، والسر البياني في قطع: (والمقيمين) عما قبلها وما بعدها أنها نصبت على المدح بإضمار فعل لبيان فضل الصلاة على ما قاله سيبويه، والتقدير: أعني أو أخصّ المقيمين الصلاة الذين يؤدونها على وجه الكمال، فإنهم أجدر المؤمنين بالرسوخ في الإيمان، والنصب على المدح، هنا لا يأتي في الكلام البليغ إلا لنكتة هي تبيان مزية الصلاة، حيث إن تغيير الإعراب في كلمة بين أمثالها ينبّه الذهن إلى وجوب التأمل فيها [١].

ورأى د. تمام حسان أن (المقيمين) لم تنصب على القطع كما يرى سائر النحاة، بل يرى أن قرينة التعاطف التي تجمع بين المعطوف عليه والمعطوف؛ (المقيمين) قد أغنت عن التبعية الإعرابية [٢]. ومن شواهد هذا القطع في الشعر قول ابن حَماط العُكلي [٣]:

وكــلُّ قــومٍ أطــاعوا أَمْــرَ مرشــدهم إلاَ نميــراً أطاعــت أمْــرَ غاويهــا

الظــاعنين ولمّــا يُظْعِنــوا أحــداً والقــائلون لمــن دارٌ نُخَلِّيهــا

هـ- هل يجوز قطع التوكيد؟

نقل بعضهم قولاً بجواز قطع التوكيد [٤]. وقال سيبويه: " سألت الخليل رحمه الله عن مررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسُهما، فقال: الرفعُ على هما صاحباي أنفسهما، والنصب على أعنيهما، ولا مدح فيه لأنه ليس

---

[١] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٦٣/٢.الزمخشري، **الكشّاف**،١٧٩/٢.القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**،٢١٩/٧.

[٢] ينظر، حسان، د. تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص٢٣٥.

[٣] ينظر: البغدادي، **الخزانة**، ٤٢/٥. الطبرسي، **مجمع البيان لعلوم القرآن**، ٦/١.

[٤] ينظر: الصبان، **حاشية الصبان**، ١٣٣/٣.

مما يُمْدَحُ به " [١]. والصحيح عدم جواز قطع التوكيد، فلا يقال: جاءني القوم كلهم أجمعين، لأن القطع ينافي التوكيد، فألفاظ التأكيد لا تتضمن معنى المدح والذم والترحم فتقطع، ولو قطعت لكان الأمر كقطع الشيء عن نفسه.

خاتمة:

لاحظنا أن أنواع القطع التي سبق عرضها تشترك جميعاً في أنها نوع من الإبانة والفصل بين شيئين متلازمين هما: المستثنى والمستثنى منه في الاستثناء، والمضاف والمضاف إليه في الإضافة، والناسخ وخبره الذي كان منسوخاً في نواسخ المبتدأ، والتابع والمتبوع في كل من النعت والبدل وعطف البيان وعطف النسق.

وهذا القطع يوجب تغييراً ما، يطرأ على أحد الشيئين المتلازمين اللذين يجوز لنا أن نسميهما المقطوع والمقطوع عنه، أو يطرأ عليهما معاً، ولا يستثنى من هذا التغيير إلا الاستثناء.

ففي الإضافة يتناول التغيير غالباً المقطوع عنه والمقطوع، أي المضاف والمضاف إليه، فالثاني يحذف، أما الأول فقد يلحقه التنوين إشارة إلى المحذوف كما في نحو: سافرت بعداً، وجلس كلٌّ في مكانه، وبعض المسائل أصعب من بعضٍ... إلخ. وقد يُبنى على الضم إشارة إلى هذا المحذوف، كما في نحو: سافرتُ بعدُ، واستعرتُ كتابين ليس غيرُ أو لا غيرُ، وزادني أخي حَسْبُ. وفي خبر نواسخ المبتدأ يتناول التغيير هذا الخبر وحدَهُ عند حدوث القطع، فينتقل من حالة النصب [٢] إلى حالة الرفع [٣] – كما رأينا – إشارة إلى حدوث هذا القطع.

وفي التوابع يتناول التغيير أيضاً التابع دون المتبوع، فيكفُّ عند القطع عن أن يكون تابعاً، فينتصب إذا كان مرفوعاً، ويرتفع إذا كان منصوباً، ويرتفع أو ينتصب إذا كان مجروراً. وذلك أيضاً إشارة إلى حدوث القطع، وقد يعترض معترضٌ على إدراج الاستثناء المنقطع بين أنواع القطع التي سلفت محتجاً بعدم حدوث تغيير في أي من شيئيه المتلازمين وهما المستثنى والمستثنى منه عند الانقطاع. والرد على ذلك أن الاستثناء

---

[١] سيبويه، **الكتاب**، ٦٠/٢.

[٢] على أنه مفعول ثانٍ أصله خبر.

[٣] على أنه مبتدأ محذوف الخبر أو خبر لمبتدأ محذوف.

قد يكون استُثني من هذا التغيير ولم يُحْتَج إلى إشارة تدل على الانقطاع فيه، لأن هذا الانقطاع ظاهرٌ بَيِّنٌ من معنى الجملة وسياقها. فقولك: مثلاً: " عاد ابني من المدرسة إلا كتبَهُ " يبدو فيه جلياً أن المستثنى – وهو الكتب – ليس جزءاً من المستثنى منه – وهو ابني – ولا هو من جنسه.

زد على ذلك أن الاستثناء نفسه إنما هو الثني الذي من معانيه الصرف، فيكون المستثنى مصروفاً عن حكم المستثنى منه. وما أداة الاستثناء إلا لإخراج ما كان داخلاً أو كالداخل في حكم ما قبلها. فلذلك لم يُحْتَج إلى الإشارة والتنبيه. فإن قيل: إنَّ القطع إنما يكون لسبب بلاغي، فأين السبب البلاغي الذي أوجب الانقطاع في الاستثناء؟، فالجواب أنّ هذا السبب يكمن في الابتداء والاستدراك المستفادَين من لكنْ الساكنة النون أو لكنّ المشدَّدة النون الواقعتين موقع أداة الاستثناء تقديراً. وبذلك يتحقق توجُّه الذهن إلى المستثنى المنقطع وإبراز أهميته. فإن قيل: فلماذا قالوا: " الاستثناء المنقطع " ولم يقولوا " الاستثناء المقطوع"؟، قلنا: إنّ من المعلوم أنّ وزن (انفعل) يستعمل في الغالب لمطاوعة [١] (فَعَلَ) بشرط أن يكون (فَعَلَ) علاجاً، أي من الأفعال الظاهرة ككسر وجذب وقطع، تقول: كسرته فانكسر، وجذبته فانجذب، وقطعته فانقطع.

فالقطع إذاً أسلوب تعبيري لجأ إليه العربي ليعبّر عن نفسه أمام من أتقنوا هذه اللغة، وخبِروا أساليبها وهاموا بها حباً فأغنوها استعمالاً وثروة لا نزال ننعم بها حتى الآن.

[١] ليس معنى المطاوع اللازم كما يظن بعضهم، وإنما المطاوعة هي التأثر وقبول أثر الفعل، سواء أكان التأثر لازماً، نحو: فتحت الباب فانفتح، أم متعدياً، كعلّمته النحو فتعلّم، والمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً، نحو: باعدت سميراً فتباعد. المطاوع هو سمير، لكنهم سموا فعله المسند إليه مطاوعاً مجازاً. ينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ١٠٣/١.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

١– الأزهريّ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي، **التصريح**، د.ط، القاهرة: المطبعة الأزهرية المصرية، ١٣١٣ هـ.

٢– الأستراباذيّ، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

٣– الأصفهانيّ، **الأغاني**، د. ط بيروت: دار الفكر، د.ت.

٤– البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩.

٥– ابن جنيّ، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، مصر: المكتبة العلميّة، ١٩٥٢م.

٦– ابن الحاجب، **الكافية في النحو**، بشرح رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م.

٧– حسن، عبّاس، **النحو الوافي**، ط٢، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨ م.

٨– حسّان، تمّام، **اللغة العربيّة مبناها ومعناها**، د.ط، المغرب: دار الثقافة، ١٩٩٤م.

٩– **ديوان الأخطل**، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، د.ط، بيروت: دار المشرق، ١٩٨٦م.

١٠– **ديوان الخِرْنِق**، برواية أبي عمرو بن العلاء، تحقيق يُسري عبد الغني عبدالله، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م.

١١– **ديوان الفرزدق**، تحقيق الصاوي، د.ط، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، د.ت.

١٢– **ديوان النابغة**، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ط٢، مصر: دار المعارف، ١٩٨٥م.

١٣– **ديوان الهذليّين**، بشرح السكري، د.ط، بيروت: دار الكتب، ١٣٦٩ هـ.

١٤– الزمخشري، **الكشّاف عن حقائق وغوامض التنزيل**، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوّض ود. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، ط١، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٨م.

١٥– ابن السّراج، **الأصول**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.

١٦– سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

١٧- السيوطيّ، جلال الدين، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، د.ط، لبنان: المكتبة العصرية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

١٨- السيوطيّ، جلال الدين، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨ م.

١٩- الشافعيّ، محمد الخضري، **حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل**، ط٦، مصر: المطبعة الأزهرية بمصر: ١٣٤٥ هـ - ١٩٢٦ م.

٢٠- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (٤٥٠-٥٤٢ هـ)، **أمالي ابن الشجريّ**، ط١، القاهرة – مصر: مطبعة المدني، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٢١- الصبّان، **حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ، مع شرح الشّواهد للعينيّ**، تحقيق: طه عبد الرّؤوف سعد، د.ط، سيدنا الحسين: المكتبة التوفيقيّة، د.ت.

٢٢- الطبرسيّ، أمين الإسلام أبو عليّ الفضل بن الحسن، **مجمع البيان لعلوم القرآن**، ط١، بيروت – لبنان: دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، ١٤٢٣٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٢٣- أبو الطيب، الإمام عبد الواحد بن علي اللغويّ الحلبيّ، **كتاب الإتباع**، تحقيق وشرح عز الدين التنوخي، د.ط، دمشق: ١٩٦١.

٢٤- عتيق، عبد العزيز، **علم العروض والقافية**، ط٢، بيروت: دار النهضة العربيّة، د.ت.

٢٥- العكبريّ، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، د.ط، مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦م.

٢٦- العينيّ، **شرح شواهد شروح الألفية**، بهامش الطبعة الأولى من خزانة الأدب، د.ط، بولاق – مصر: المطبعة الأميرية، ١٢٩٩ هـ.

٢٧- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، د.ط، دار السرور، د.ت.

٢٨- القرطبيّ، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي وشاركه محمد رضوان عرقسوسي، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٦م.

٢٩- ابن منظور، جمال الدين، **لسان العرب**، ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٩٠.

٣٠- النوويّ، **منهل الواردين في شرح رياض الصالحين**، ط١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٠ م.

٣١- ابن هشام، جمال الدين، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٦.

٣٢- ابن هشام، جمال الدين، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط٦، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م.

٣٣- ابن يعيش، موفق الدين، **شرح المفصل**، د.ط، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، ١٩٢٨-١٩٣١ م.

قطع در زبان عربی

فاطر کحیلۀ*

چکیده:

این پژوهش به بررسی نحوی قطع، که از اصطلاحات موجود در نحو و عروض است می‌پردازد و در پی آن است که این واژه را از نظر نحوی در ۴ محور مورد ارزیابی قرار دهد: قطع در استثناء، قطع در اضافه، قطع در خبر نواسخ و قطع در توابع.

بر اساس یافته‌های این پژوهش قطع در استثناء، محدود به استثناء منقطع (استثنایی که در آن مستثنی از جنس مستثنی‌منه نباشد) است. و در این بخش تنها به ادواتی پرداخته شده که در استثناء منقطع کاربرد دارد. اما در مبحث قطع در اضافه پس از آنکه به تبیین معنای اضافه پرداخته شده، موارد مجاز قطع در اضافه معنوی و نه لفظی مورد بررسی قرار گرفته است، سپس اسم‌های دائم الإضافه غیر ظرفی و احکام قطع در آنها مورد پژوهش قرار گرفته است که به عنوان مثال دو لفظ کلّ و بعض، منوط به اینکه برای تاکید نیامده باشند، لفظا و نه معنی قطع از اضافه می‌شوند.

همچنین این پژوهش مقوله قطع در رفع خبر افعال ناسخه را مورد بررسی قرار داده و شواهد کتب نحوی در این زمینه را ارزیابی نموده است.

در پایان نیز قطع در توابع مطرح شده و معروفترین انواع قطع در توابع یعنی قطع صفت و کم کاربردترین آنها یعنی قطع در بدل و عطف مورد تحلیل قرار گرفته است. این جستار انواع مختلف قطع را به هدف نمایاندن بهتر آن در نحو ارزیابی کرده است.

کلیدواژه‌ها: قطع، استثناء، اضافه، نحو عربی.

* – کارشناس ارشد زبان و ادبیات عربی، دانشگاه تشرین ، لاذقیۀ، سوریۀ. syrialtk85@gemail.com

تاریخ دریافت: ۱۳۹۴/۰۶/۲۲هش= ۲۰۱۵/۰۹/۱۳م تاریخ پذیرش: ۱۳۹۴/۱۰/۱۷ هش= ۲۰۱۶/۰۱/۰۷م.

The cut-off term in Arabic grammar

Fater Kohayleh*

Abstract

This research deals with the cut-off term grammatically. That term has been repeated in Arabic grammar and prosody sciences. The research tries to trace the cut-off term in grammar, stopping at four types: cut-off in exception, cut-off in addition, cut-off in the predicate invalidators, and cut-off in dependencies.

The research found that the cut-off in the exception is in the intermittent exception, in which the exception was not some of the exempted from it. The research stopped at the tools that are used for the intermittent exception. As for cutting off in the addition, after the research clarified the meaning of the addition, it examined what is permissible to cut off from the verbal addition, not in the meaning, then the research looked at the nouns that are not in adverbs and explained their provisions in terms of the cut off, so the words each and some - for example - may be cut off from the addition in a word not in meaning, provided that they do not occur as an affirmation.

The research also dealt with the cut-off toward elevation in the predicate invalidators, and discussed what was mentioned in the grammar books about the grammatical evidences in this section. Finally, the research ends with the study of the cut-off in the Followers, which is well-known and common in the grammar, and less common in the grammatical substitution and grammatical conjunctions. The research studied and discussed each of them, trying to show the cut off term in grammar.

Keywords:

Cut-off, the exception, the addition, Arabic grammar.

* - M.A in Arabic Language and Literature, Tishreen University, Syria.
Email: syrialtk85@gemail.com

The Sources and References:

-The Holy Quran

1- Al-Azhari, Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad Al-Jerjawi, **Al-Tarekh**, d., Egypt - Cairo: Al-Azhar Egyptian Press, 1313 AH.

2- Al-Astrabadhi, by Sheikh Radhi Al-Din Muhammad Bin Al-Hassan, **Sharh Shafia Ibn Al-Hajib**, investigated by Muhammad Nour Al-Hassan, Muhammad Al-Zafzaf and Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, d., Beirut - Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 1395 AH - 1975 AD.

3- Al-Isfahani, **Al-Aghani**, d. Beirut - Lebanon: Dar Al-Fikr, Dr. T.

4- Al-Baghdadi, **The Treasury of Literature and the Pulp of Lisan Al-Arab**, achieved by Abdel Salam Haroun, 3rd edition, Cairo - Egypt: Al-Khanji Library, 1409 AH - 1989.

5- Ibn Jinni, **Al-Khassas**, Investigated by Muhammad Ali Al-Najjar, 2nd Edition, Egypt: The Scientific Library, 1952 AD.

6- Ibn Al-Hajeb, **Al-Kafia fi Grammar**, with the explanation of Rady Al-Din Muhammad Bin Al-Hasan Al-Astrabadhi, 2nd Edition, Beirut - Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 1399 AH - 1979 AD.

7- Hassan, Abbas, **Al-Nahwa Al-Wafi**, 2nd floor, Cairo - Egypt: Dar Al-Maaref, 1968 AD.

8- Hassan, Tammam, **the Arabic language**, its structure and meaning, Dr. T, Morocco: House of Culture, 1994.

9- **Diwan Al-Akhtal**, investigated by Abdul Rahman Al-Barqouqi, d.T., Beirut, Lebanon: Dar Al-Mashreq, 1986 AD.

10- **Diwan Al-Kharnaq**, according to the narration of Abi Amr bin Al-Ala, investigated by Yousry Abdel-Ghani Abdullah, 1st edition, Beirut - Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmia, 1990 AD.

11- **Diwan Al-Farazdaq**, Edited by Al-Sawy, d.T., Egypt, the Great Commercial Library, d.T.

12- **Diwan Al-Nabigha**, Investigated by Abu Al-Fadl Ibrahim, 2nd Edition, Egypt: Dar Al-Maaref, 1985 AD.

13- Diwan Al-Hathlyeen, **Explanation of Al-Sukkari**, d.T., Beirut - Lebanon: Dar Al-Kutub, 1369 AH.

14- Al-Zamakhshari, **the revealer of the facts and mysteries of the revelation**, investigation and commentary by Sheikh Adel Ahmed Abdel Mawgoud, Sheikh Ali Muhammad Moawad and Fathi Abdel Rahman Ahmed Hegazy, 1st Edition, Riyadh - Saudi Arabia: Al-Obaikan Library, 1998 AD.

15- Ibn Al-Sarraj, **Al-Osoul**, Investigated by Abdul-Hussein Al-Fatli, 3rd Edition, Beirut, Lebanon: Al-Resala Foundation, 1996 AD.

16- Sibawayh, **The Book**, Investigated by Abdel Salam Haroun, 3rd Edition, Cairo - Egypt: Al-Khanji Library, 1408 AH - 1988 AD.

17- Al-Suyuti, Jalal Al-Din, **Al-Mizhar fi Science and Language Sciences**, Lebanon: The Modern Library, 1408 AH - 1987 AD.

18- Al-Suyuti, Jalal Al-Din, **Ham' Al-Hawa'i fi Sharh Jam' Al-Jami'**, Investigated by Ahmad Shams Al-Din, Publications of Muhammad Ali Beydoun, 1st Edition, Beirut - Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 1998 AD.

19- Al-Shafi'i, Muhammad Al-Khudari, **Al-Khudari's Commentary on Sharh Ibn Aqil**, 6th Edition, Egypt: Al-Azhar Press in Egypt: 1345 AH - 1926 AD.

20- Ibn Al-Shjari, **Hebat Allah Bin Ali Bin Muhammad Bin Hamza Al-Hasani Al-Alawi** (450-542 AH), Amali Ibn Al-Shjari, 1st Edition, Cairo - Egypt: Al-Madani Press, 1413 AH - 1992 AD.

21- Al-Sabban, **Al-Sabban's footnote on Sharh Al-Ashmouni**, with the explanation of the evidence for Al-Ayni, investigated by:Taha Abdel-Raouf Saad, d.

22- Al-Tabarsi, **Amin Al-Islam Abu Ali Al-Fadl Bin Al-Hassan**, Al-Bayan Complex for the Sciences of the Qur'an, 1st Edition, Beirut - Lebanon: Dar Al-Ulum for Investigation, Printing and Publishing, 14236 AH - 2005 AD.

23- Abu al-Tayyib, **Imam Abd al-Wahed bin Ali**, the Aleppo linguist, The Book of Al-Ittiba', verified and explained by Izz al-Din al-Tanukhi, d., Damascus - Syria: 1961.

24- Atiq, Abdel Aziz, **The Science of Prosody and Rhyme**, 2nd Edition, Beirut - Lebanon: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, d.t.

25- Al-Akbari, **Al-Tibyaan fi Al-Quran's parsing**, achieved by Ali Muhammad Al-Bajawi, d., Egypt: Issa Al-Babi Al-Halabi Press, 1976 AD.

26- Al-Aini, **Explanation of the Evidence of Explanations of the Millennium**, in the margins of the first edition of Khazana Al-Adab, Dr. T., Bulaq - Egypt: Al-Amiri Press, 1299 AH.

27- Al-Fara', Abu Zakaria Yahya bin Ziyad, **The Meanings of the Qur'an**, investigated by Ahmed Youssef Najati, and Muhammad Ali Al-Najjar, d., Dar Al-Surour, d.T.

28- Al-Qurtubi**, The Collector of the Rulings of the Qur'an**, achieved by Abdullah bin Abdul-Mohsen Al-Turki and shared by Muhammad Radwan Arqsoussi, 1st Edition, Beirut - Lebanon: Al-Resala Foundation, 2006 AD.

29- Ibn Manzur, Jamal al-Din, **Lisan al-Arab**, 1st Edition, Beirut - Lebanon: Dar Sader, 1990.

30- Al-Nawawi, **Manhal Al-Wardin fi Sharh Riyad Al-Salihin**, 1st Edition, Beirut - Lebanon: Dar Al-Ilm for Millions, 1970 AD.

31- Ibn Hisham, Jamal Al-Din, **Explaining Paths to Alfiya Ibn Malik**, investigated by Muhammad Muhyi Al-Din Abdel Hamid, 5th edition, Beirut - Lebanon: House of Revival of Arab Heritage, 1966.

32- Ibn Hisham, Jamal Al-Din, **Mughni Al-Labib on the authority of Al-Arabiya books**, investigated by Dr. Mazen Al-Mubarak, Muhammad Ali Hamdallah, 6th edition, Damascus - Syria: Dar Al-Fikr, 1985 AD.

33- Ibn Yaish, Muwaffaq al-Din, **Sharh al-Mofasal**, d.T., Cairo - Egypt: Al-Muniria Printing Department, 1928-1931 AD.